



أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين: دراسة ميدانية

د. محمد أبكر أحمد محمد
أستاذ المحاسبة المساعد
جامعة الزعيم الأزهرى
جمهورية السودان

د. عمر السر الحسن محمد
أستاذ المحاسبة المساعد
معهد الإدارة العامة
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين، من خلال معرفة وقع الاهتمام بها، وبيان أثر القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين. اختبرت الدراسة واقع الإتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السودانية. وقياس أثر القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة في جودة التقارير المالية، إضافة إلى اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي. اعتمد فيها البحث على الاستبانة، وصُممت استبانة وزعت على (100) من المراجعين الخارجيين، والمسترد (98) استبانة، وقد حُللت البيانات ببرنامج (SPSS)، وأُختبرت فرضيات الدراسة بنموذج الانحدار الخطي، واختبار (F) لتحليل التباين. توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في السودان خاصة (سوق الخرطوم للأوراق المالية) من وجهة نظر المراجعين السودانيين، إضافة إلى أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال (القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة) في جودة التقارير المالية، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل سوق الخرطوم للأوراق المالية. والعمل على قياس الأصول والالتزامات في فترات متقاربة منتظمة في منظمات الأعمال السودانية وفقاً للقيمة العادلة ونسبة لمشكلات ارتفاع معدلات التضخم في السودان.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة - القياس - الإفصاح - جودة التقارير المالية - المراجعون.

الإطار العام للدراسة

نتيجة للتطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، وصعوبة التنبؤ بالأوضاع المستقبلية للشركات، جاء الاهتمام بالمحاسبة بالقيمة العادلة باعتبارها مقياساً يعكس الحجم الحقيقي لأصول وخصوم الشركة التي يرغب المستثمر في استثمار أمواله فيها. كما زادت الحاجة إلى تطبيق القيمة العادلة بعد انهيار بعض الشركات العملاقة التي كانت تأخذ بمبدأ التكلفة التاريخية في الدول المتقدمة مع بدايات القرن الواحد والعشرين (Cuthbertson, 2002: 420)، وارتبط مفهوم القيمة العادلة بجودة التقارير المالية لحاجة مستخدم التقارير المالية لمعلومات واقعية تتصف بالجودة، (Wild & Others, 2007: 240)، حيث تُعدُّ جودة التقارير المالية مطلباً أساسياً في بيئة الأعمال، حيث تمثل التقارير المالية مصدراً أساسياً للمعلومات المحاسبية يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات؛ لذلك فإن هذه الدراسة تبحث في العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين.

* تم استلام البحث في أبريل 2017، وقيل للنشر في يوليو 2017.

مشكلة الدراسة

باستقراء مشكلات عدد من الدراسات السابقة كدراسة (Elfki & Hammad, 2015)، ودراسة (ابن مالك وغويبي، 2015)، ودراسة، (غراوية والجفلة، 2014) نجد أن مشكلات الدراسات ركزت في تأثير القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. أما دراسة (اللحيدان، 2013) فقد تمثلت مشكلتها في أن قياس الأصول الحيوية على أساس التكلفة التاريخية وفقاً لتوجهات لجنة المعايير المحاسبية المنبثقة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، قد لا يتناسب مع خصائص هذه الأصول. أما (Christensen & Nikolaev, 2012) فقد ركزت مشكلتها على اجتياز محاسبة القيمة العادلة للأصول غير المالية لاختبار سوق الأوراق المالية باعتبارها بديلاً للتكلفة التاريخية في القياس، واهتمت دراسة (خليل، 2011) بتحليل أسباب الأزمة المالية التي اجتاحت أسواق المال العالمية فأثارت جدلاً حول إيجابيات وسلبيات محاسبة القيمة العادلة. أما دراسة (درويش، 2007) فركزت مشكلتها على مشكلات تطبيق القيمة العادلة سواء في كيفية التوصل إلى تقديرات القيمة العادلة لعناصر القوائم المالية، وانعكاساتها على القياس والإفصاح المحاسبي. وركزت دراسة (الحمدان، 2006) على كيفية تقييم الاستثمارات المالية بسوق الأسهم السعودي. فهل تُعد القيمة العادلة هي القيمة الفعلية التي يجب أن تقيّم بها الأسهم أم أن الأنسب قيمة أخرى مثل القيمة الدفترية.

وبالرغم من أهمية التقارير المالية فإنّ الانهيارات التي حدثت للعديد من الشركات أدت إلى اهتزاز الثقة في تلك التقارير، الأمر الذي تطلب مزيداً من الاهتمام بتقارير مالية تتصف بالجودة (الرشيدي، 2012). ويُلاحظ من خلال عرض مشكلة الدراسات السابقة التي ركزت على أهمية تطبيق القيمة العادلة في بلدان العالم المختلفة التي من بينها السودان، أنه لم يتم الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة والاستفادة منها بالصورة المطلوبة في قياس الأصول والالتزامات، خاصة أن السودان يصنف من الدول التي تعاني من مشكلات التضخم الذي يؤثر بدوره على قيم الأصول والالتزامات. وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في أنه بالرغم من الميزات التي أكدتها التجارب العالمية لاستخدام محاسبة القيمة العادلة، فإن واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة لم يحظَ بالاهتمام الكافي في بيئة الأعمال السودانية لقياس الأصول والالتزامات والإفصاح عنها في التقارير المالية، حيث يتم القياس والإفصاح وفقاً للتكلفة التاريخية، والتي لا تصلح في ظل ارتفاع معدلات التضخم. وعليه يُمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- السؤال الرئيس الأول: هل هناك اهتمام بتبني محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السودانية؟
- السؤال الرئيس الثاني: هل يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتبني محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

- 1- هل يؤثر القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية؟
- 2- هل يؤثر الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية؟
- 3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي؟

أهمية الدراسة

يمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال:

الأهمية العلمية

سد الفجوة في الدراسات السابقة، والاستفادة من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في السودان، وإثراء المكتبة العلمية بالاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي لمواكبة التطورات العالمية، ولفت انتباه الباحثين، والمراكز البحثية لإجراء مزيد من البحوث.

الأهمية العملية

ازدياد الحاجة إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، خاصة بعد أن أصبح القياس وفقاً للتكلفة التاريخية لا يمثل الواقع بمصادقية، كما إن القياس والإفصاح عن الأصول والالتزامات وفقاً للقيمة العادلة يعزز من ثقة مستخدمي التقارير المالية.

أهداف الدراسة

قياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين السودانيين من خلال معرفة وقع الاهتمام بها، وبيان أثر القياس والإفصاح المحاسبي، وفقاً لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية.

فرضيات الدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وتحقيقاً لأهدافها تُختبر الفرضيات الآتية:

- الفرض الرئيس الأول: يوجد اهتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السودانية.
- الفرض الرئيس الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية المنشورة. وتتفرع منه الفرضيات الآتية:
 - 1- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية؟
 - 2- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية؟
 - 3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً - مفهوم محاسبة القيمة العادلة

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) فهي المبلغ الذي يمكن به تبادل أصل، أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في صفقة تتم على أساس تجاري، (فلوح، 2011: 131). كما عُرفت بأنها المبلغ الذي يمكن تحديده لقيمة الأصل في سوق نشط بين أطراف على اطلاع ورغبة في التعامل، ويتم تحديد القيمة من خلال عملية تتم على أسس تجارية (القضاة، 2014: 12)، أيضاً عُرفت بأنها القيمة التي يمكن بها تبادل الإدارة المالية في المعلومات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات البيع، أو التصفية (جمعة، 2007: 7)، أما المعيار الأمريكي (107) فقد عرّفها بأنها قيمة المبلغ، أو الصفقة التي تمكن من معادلة الأداة المالية بين طرفين لهما الرغبة في اقتنائها في الفترة الجارية دون أن يكون هناك إجبار على البيع بغرض التصفية وتحقيق السيولة (FASB, 107, 1991).

يُستنتج من التعريفات السابقة أنها اتفقت على أن القيمة العادلة هي المبلغ، أو القيمة التي يقيم بها الأصل، والالتزام وفقاً للسعر الجاري.

ثانياً - مبررات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

تتمثل مبررات تطبيق القيمة العادلة في (الخدّاش، وعبد اللطيف، 2009) و (Skoda & Bilka, 2012):

- 1- تُركز على ملاءمة المعلومات المحاسبية لحاجة متخذي القرارات في الوقت المناسب.
- 2- يرتبط مفهومها بالمحافظة على رأس المال العيني لتعكس الصورة الفعلية لأداء المنشأة.
- 3- تُساعد في تحسين عملية التحليل المالي وتوفير مؤشرات تقيس الأداء الفعلي للمنشأة.
- 4- تُمكن الأسواق المالية من تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
- 5- تُساعد معلوماتها في إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها الخصائص الاقتصادية نفسها.

ثالثاً - القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة

تُقاس الأصول المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة المضافة في حال عدم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو تكلفة العمليات، أما في حالة التقييم اللاحق للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة مالية فتُقاس إما بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة، (International Accounting Standards Board, 2009). كما حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (16) اعتبارات قياس القيمة العادلة للأصول الثابتة، حيث يحق للمنشأة أن تختار ما بين أسلوب التكلفة، أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل بنود الأصول الثابتة (زكي، 2012: 65).

رابعاً - الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية

يعتقد المستثمرون بشكل عام أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من شفافية الإفصاح المالي، وتسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (فوزي، 2009: 33)، حيث أشار المعيار الدولي (32) إلى أنه يجب على الشركة أن تفصح عن الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة في صلب القوائم المالية وعندما يكون ذلك غير ممكن، فيجب الإفصاح عن هذه الحقيقة في الإيضاحات المتممة (سرور، 2012: 582).

كما أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) يتم الإفصاح فيما يتعلق بالقيمة العادلة بالتاريخ الفعلي لإعادة التقييم، ويشار إلى مدى مشاركة ثمن مستقل في مجال التقييم، والطرائق والافتراضات المهمة المستخدمة في التقييم (صالح، 2009، 68). كما صدر في مايو 2011م معيار التقارير المالية رقم 13 (IFRS) لقياس جميع الأصول المالية وغير المالية وفقاً للقيمة العادلة، وطبق منذ يناير 2013 (سرور، 604).

خامساً - المفاضلة بين نموذجي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية

تبنت كثير من الدول تطبيق مفهوم القيمة العادلة لما تتمتع به من ميزات تفضلها على التكلفة التاريخية، فذكر (الشيرازي، 1990)، و(المعموري، 2006) أن هذه الميزات هي:

- 1- موضوعية القياس المحاسبي، مما يجعل الأرقام ملائمة، وقابلة للمقارنة.
- 2- التحفظ في القياس، مما يجنب مستخدمي القوائم المالية عملية اتخاذ القرارات.
- 3- تُعدُّ نموذج قياس متعدد الخصائص يتم فيه قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة، والبعض الآخر بالتكلفة التاريخية. كما أشار (FASB, 157, 2006) إلى أن للشركات الخيار في قياس بعض البنود وفقاً للقيمة العادلة، وأن تستبعد البعض الآخر من القيمة العادلة.
- 4- المتغيرات الاقتصادية والمالية وضحت قصور القياس المحاسبي وفقاً للتكلفة التاريخية (كيسو، 2009: 1316).

سادساً - جودة التقارير المالية

يُعد إعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية مطلباً أساسياً لإدراج الشركات في الأسواق العالمية (لزوم، 2015: 36). وتتعدد مفاهيم جودة التقارير المالية، فحتى تتصف التقارير المالية بالجودة، يجب أن تتوافر فيها القدرة على مساعدة مستخدميها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة، (Biddle et al., 2009)، وأن التقارير المالية الجيدة هي التقارير التي تعكس حقيقة نتيجة أعمال المنشأة (Ninlaphay & Ussahawanitchakit, 2011). كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن مفهوم جودة التقارير المالية يدور حول أربعة محاور أساسية (السيد، 2015-527):

- 1- مقدرة التقارير المالية على مساعدة مستخدميها في التنبؤ بالتدفقات المالية المتوقعة.
- 2- جودة المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها التقارير المالية من خلال توافر مجموعة من الخصائص النوعية في تلك المعلومات.
- 3- مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير المالية.
- 4- جودة الأرباح، بمعنى احتواء التقارير المالية على عمليات إدارة أرباح أقل.

سابعاً - أهمية محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية

تتمثل أهمية القيمة العادلة في التقارير المالية فيما يأتي (إبراهيم، 2003: 14):

- 1- تجعل المعلومات المحاسبية أكثر دقة وملاءمة وموثوقية مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية.
- 2- تحد من التلاعب في الأصول المالية ذات المبالغ المرتفعة التي تُعدُّ مكاسب حقيقية، كما تفصح عن الأصول المالية ذات المبالغ المنخفضة لتجنب خسائر محققة.
- 3- تُمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من تقييم الأداء المالي، خاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات النقدية المستقبلية.

يُستنتج مما سبق أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يعكس الموقف المالي الحقيقي للشركة، من خلال واقعية المعلومات المحاسبية في ظل ارتفاع معدلات التضخم. وتشير التقارير المالية للمعلومات الضرورية التي يحتاجها مستخدم المعلومات المحاسبية، كما أشار (Pauline, 2005: 8) إلى أهمية القيمة العادلة في التقارير المالية في النواحي الآتية:

- 1- الاستناد إلى القيمة السوقية لأداة مالية أخرى مشابهة للأداة موضوع التقييم.
- 2- الاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة يعبر عن صدق التقارير المالية.
- 3- دراسة النماذج المختلفة لتقييم الخيارات المتاحة لمعرفة الأداء المالي بصورة سليمة.

ثامناً - الدراسات السابقة

فيما يلي عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة حسب المنهج التاريخي من الأحدث إلى الأقدم:

- 1- دراسة (زلوم، 2016)، وهدفت إلى بيان أهمية جودة التقارير المالية وأثرها في تكلفة حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة عمان. وتوصلت الدراسة إلى أن رأي المراجع الخارجي، والتحفيز يؤثران سلباً في تكلفة حقوق الملكية. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام مدقق الحسابات بمؤشر إدارة الأرباح ضمن تقريره عن جودة التقارير.
- 2- دراسة (ابن مالك، وغويلي، 2015)، وهدفت إلى معرفة أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات النشطة في الجنوب الشرقي من خلال تحليل الجانب النظري للقيمة العادلة، وتحليل علاقتها بالمعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انقساماً في الشركات للقياس وفقاً للقيمة العادلة بين مؤيدين ومعارضين.
- 3- دراسة (Elfaki & Hammad, 2015)، وهدفت إلى بيان تأثير استخدام القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية، وتوصلت إلى أن القيمة العادلة تساهم في توفير معلومات ذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم في اتخاذ القرارات، كما إنه توجد علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
- 4- دراسة (غراوية والجفلة، 2014)، وهدفت إلى تحديد أثر القيمة العادلة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبيان صعوبات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، وتوصلت إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للشركات، فضلاً عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية. وأن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية.
- 5- دراسة (أحمد، 2013)، وهدفت إلى تقديم إطار مقترح لتطوير المحاسبة عن الأدوات المالية لتحسين جودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإطار الحالي للمحاسبة يعاني من انخفاض قيمة الأصول المالية من بعض جوانب القصور، وتمثل أهم تلك الجوانب في عدم الأخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المتوقعة عند قياس انخفاض قيمة الأصول المالية، والتركيز فقط على الخسائر الفعلية، ولا يقدم الإطار الحالي للمحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول المالية - معلومات مفيدة تساعد مستخدمي التقارير المالية على تقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأدوات المالية وتوقيتها ومدى الثقة في تحقيقها.
- 6- دراسة (الليحيدان، 2013)، وهدفت إلى تحديد صلاحية استخدام التكلفة التاريخية أساساً لقياس الأصول الحيوية، ومدى الحاجة إلى تطوير المعايير المحاسبية بالسعودية لتبني أسس قياس محاسبية بما يتفق مع نوع الأصل الحيوي دون الخروج عن خصائص جودة المعلومات، وتوصلت إلى أن الاعتماد على مدخل التكلفة التاريخية أساساً لقياس الأصول الحيوية عندما يكون الأصل في مرحلة النشأة، وأما الاعتماد على هذا المدخل في المراحل الأخرى من مراحل التطور البيولوجي فلم يحظ بالتأييد، كما يوفر مدخل القيمة العادلة معلومات أكثر ملاءمة عن الأصل الحيوي خلال مرحلة الاندثار.
- 7- دراسة (Christensen and Nikolaev, 2012)، وهدفت إلى توضيح أهمية استخدام محاسبة القيمة في قياس الأصول غير المالية في سوق الأوراق المالية، وتوصلت إلى أن تطبيق محاسبية للقيمة العادلة على الأصول غير المالية أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية.

- 8- دراسة (خليل، 2011)، وهدفت إلى دراسة الدور المحتمل لمحاسبة القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية، وتحديد متطلبات الإفصاح والقياس المحاسبي عن القيمة العادلة من خلال دراسة المعايير الأمريكية والدولية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة. وتوصلت إلى أن مستويات قياس القيمة العادلة على الرغم من إمكانية الاعتماد عليها في تقدير القيمة العادلة في الحالات التي يتوافر فيها السعر السوقي والالتزام والأمانة - تثير الشكوك بشأن إمكانية تلاعب معدي التقارير المالية في تقديراتها.
- 9- دراسة (درويش، 2007)، وهدفت إلى التعرف على اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبية للقيمة العادلة في إعداد البيانات المالية، وتقييم هذه الاتجاهات في بيئة الأعمال الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: تُعد القيمة العادلة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي كحل لبعض الانتقادات التي تعرضت لها المحاسبة في ظل التمسك بالتكلفة التاريخية، يتأثر القياس المحاسبي بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، خاصة بقياس كل من الاستثمارات المالية.
- 10- دراسة (الحمدان، 2006)، وهدفت إلى استعراض العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والسعودية باستخدام القيمة العادلة، والتعرف على طبيعة ونطاق سوق الأسهم السعودي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود علاقة معنوية بين العوامل التي تتأثر بها القيمة العادلة للاستثمارات المالية ومقدار الطلب على الاستثمار محل التقييم، وجود علاقة معنوية بين عدد من العوامل التي تؤدي إلى تأثير القيمة العادلة للأسهم في قرارات المستثمرين في سوق الأسهم السعودي.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يأتي:

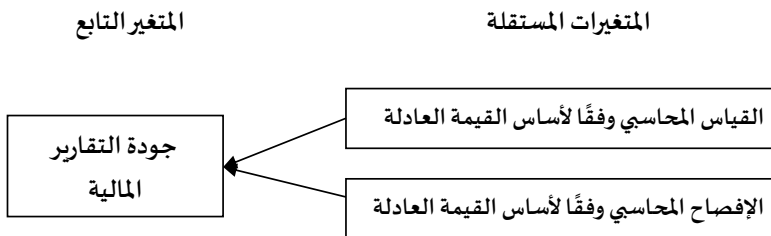
- 1- أكدت نتائج معظم الدراسات أهمية استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي بعد السلبيات التي ظهرت على مبدأ التكلفة التاريخية.
- 2- أوضحت بعض الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة - أن المستثمر بحاجة إلى القيمة الحقيقية للأصول والخصوم والأوراق المالية في الشركة التي يرغب الاستثمار فيها.
- 3- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في ربط القيمة العادلة بجودة التقارير المالية التي تُعدُّ مطلباً أساسياً، وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.
- 4- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة والإطار النظري، وفي إعداد أداتها، ومناقشة نتائجها وتفسيراتها.

الدراسة الميدانية

أولاً - التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة

المتغير المستقل - محاسبة القيمة العادلة: تُعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزامات بها بين أطراف راغبة في إتمام عملية تبادلية حقيقية ذات معرفة معقولة، ودون أن يكون هناك بيع جبري (صالح، 2009: 26)، ويتم تناولها من خلال:

- 1- القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة هو تسجيل الأصول والالتزامات بقيمتها السوقية الحالية.
- 2- الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة هو عرض المعلومات المالية المرتبطة بتقييم الأصول، والالتزامات في القوائم المالية وفقاً لقيمتها السوقية الحالية.



الشكل رقم (1): نموذج متغيرات الدراسة

المتغير التابع - جودة التقارير المالية: يقصد بها صدق تعبير التقارير المالية، وإعطائها صورة حقيقة وعادلة عن أداء الشركة، إضافة إلى خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية (حمدان، 2011: 418)

ثانياً - مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين السودانيين (محاسبين قانونيين)، والذين بلغ عددهم (160) مراجعاً قانونياً (مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، 2016). أما عينة الدراسة، فقد أختيرت بطريقة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثان بتوزيع عدد 100 استمارة استبانة على المستهدفين، واستجاب (98) فرداً بنسبة (98%)، ومن ثم تصبح نسبة عينة الدراسة بالنسبة للمجتمع الدراسة (62.5%)، ويوضح الجدول الآتي خصائص عينة الدراسة:

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (1) ما يلي:

الجدول رقم (1)
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة
وفقاً لخصائص أفراد عينة الدراسة

الخاصية	الفئة	العدد	النسبة
شريك		9	9.2
مدير مراجعة		18	18.4
المسمى الوظيفي	رئيس فريق مراجعة	29	29.6
	عضو فريق مراجعة	38	38.8
	أخرى	4	4.1
	المجموع	98	100.0
	أقل من 5 سنوات	10	10.2
	من 5 وأقل من 10 سنوات	14	14.3
سنوات الخبرة	من 10 وأقل من 15 سنة	41	41.8
	من 15 وأقل من 20 سنة	22	22.4
	20 سنة فأكثر	11	11.2
	المجموع	98	100.0

1- المسمى الوظيفي: إن غالبية أفراد عينة الدراسة مُساهم الوظيفي أعضاء فريق مراجعة، حيث بلغ عددهم (38) فرداً، وبنسبة (38.8%)، يليهم الذين مُساهم الوظيفي رئيس فريق مراجعة، وبلغ عددهم (29) فرداً، بنسبة (29.6%)، والذين مُساهم الوظيفي مدير مراجعة عددهم (18) فرداً، بنسبة (18.8%)، والذين مُساهم الوظيفي شريك عددهم (9) أفراد بنسبة (9.2%)، مما يشير إلى تطبيقهم الفعلي لمعايير المراجعة التي من ضمنها معيار القيمة العادلة، مما يُساهم في الحصول على إجابات تفيد البحث بصورة إيجابية.

2- سنوات الخبرة: هناك عدد (10) أفراد بنسبة (10.2%) خبرتهم (أقل من 5 سنوات) أما الذين تفوق خبرتهم 5 سنوات فيمثلون (88) فرداً، بنسبة (99.8%)، مما يشير إلى أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لهم خبرة في الجانب المحاسبي التطبيقي، ويساهم ذلك في معرفة واقع القياس والإفصاح في التقارير المالية.

ثالثاً - الأساليب الإحصائية

اعتمد الباحثان على البرنامج الإحصائي (SPSS) من خلال إيجاد المتوسط والانحراف المعياري للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، كما تم إيجاد معامل (ألفا كرونباخ)، للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وتحليل الانحدار الخطي لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، كما أُستخدم أسلوب (ANOVA) لمعرفة اتجاهات المبحوثين حسب الخصائص الشخصية لعينة الدراسة كما يأتي:

رابعاً - اختبار الصدق والثبات

1- صدق أداة الدراسة: للتأكد من صدق الاستبانة، ومدى وملاءمتها لتفسير العلاقة بين متغيرات البحث - فقد عُرضت على عدد من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة، ومجال الإحصاء وعددهم (7) محكمين بهدف تقييمها، ومراجعتها من الناحية الموضوعية والإحصائية، وبناء على آرائهم ومقترحاتهم - أُجريت بعض التعديلات اللازمة على الاستبانة قبل توزيعها.

2- ثبات أداة الدراسة: تم حساب معامل «ألفا كرونباخ» لقياس ثبات أداة البحث، وذلك كما في الجدول رقم (2).

عدد العبارات	معاملات «ألفا كرونباخ»
23	0.903

يتضح من الجدول رقم (1) أن معامل «ألفا كرونباخ» للمحور الأول ككل بلغ 0.903، وهو مرتفع وموجب الإشارة، مما يؤكد على ثبات المحور، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويجعل التحليل الإحصائي مقبولاً.

خامساً - الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يهدف الإحصاء الوصفي إلى فهم طبيعة مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات إجابات المبحوثين حول الاستبانة، وذلك كما يأتي:

الجدول رقم (3)
الإحصاء الوصفي للمحور الأول (واقع الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة)

م	العبارة	المقياس	أو أفق بشدة	أو أفق محايد	لا أو أفق	لا أو أفق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
1	تهتم إدارة المنظمات التي تتم مراجعتها بمعيار محاسبة القيمة العادلة وتدريب موظفيها لتطبيقه.	عدد نسبة	37 37.8	0 51	7 7.1	4 4.1	4.18	.89	موافق
2	تُركز إدارة المنظمات التي تتم مراجعتها على إعادة تقييم أصولها في فترات منتظمة.	عدد نسبة	17 17.3	65 66.3	4 4.1	1 1	3.95	.74	موافق
3	يتم تقييم التزامات المنظمات بالقيمة العادلة لمعرفة الوضع الحقيقي.	عدد نسبة	0 0	8 8.2	19 19.4	71 72.4	1.44	.86	غير موافق بشدة
4	تهتم هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية بضرورة الالتزام بمعيار القيم العادلة.	عدد نسبة	0 0	1 1	48 49	44 44.9	1.62	.63	غير موافق بشدة
5	يتم تحليل المخاطر الاستثمارية المرتبطة بأصول والتزامات المنظمة قبل إدراج قوائمها في السوق المالي.	عدد نسبة	0 0	7 7.1	16 16.3	26 26.5	1.81	.96	غير موافق
6	يصدر مجلس تنظيم مهنة المحاسبة بإصدار توجيهات لتطبيق معيار القيمة العادلة.	عدد نسبة	36 36.7	47 48	8 8.2	7 7.1	4.14	.85	موافق
7	التضخم المرتفع في السودان يؤثر سلباً على تطبيق محاسبة القيم العادلة.	عدد نسبة	89 9.8	9 9.2	0 0	0 0	4.91	.29	موافق بشدة

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (3) أن اتجاهات إجابات المبحوثين حول هذا المحور كانت كما يأتي: العبارة الأولى والثانية والسادسة كانت الموافقة، أما العبارات الثالثة والرابعة والخامسة فكانت الإجابة عدم الموافقة بشدة، أما العبارة السابعة فكانت الموافقة بشدة. يستنتج الباحثان من الجدول السابق أن واقع الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة ضعيف من قبل سوق الخرطوم للأوراق المالية، ويرجع ذلك للعبارة السابعة التي تشير إلى أن ارتفاع معدلات التضخم في السودان هو من أهم أسباب عدم الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة.

الجدول رقم (4)
الإحصاء الوصفي للمحور الثاني (القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة)

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة:				
1	يتم اتباع سعر محدد لقياس الأصول الثابتة في المنظمة لمقارنة الأداء خلال سنوات متعددة.	4.08	.82	موافق
2	هناك تركيز على اتباع أسلوب التسعير الخارجي لتفعيل اتباع القيمة العادلة.	4.11	.92	موافق
3	تذبذب الأسعار والتضخم المرتفع يؤثران في الاعتراف بقيم الأصول في الدفاتر المحاسبية.	4.29	.87	موافق بشدة
4	قياس أصول وخصوم المنظمات على أساس القيمة العادلة يشير إلى كفاءة الإدارة.	4.18	.90	موافق
5	الاعتماد على القيمة العادلة يؤدي إلى قياس سليم للربح الدوري (مقابلة الإيرادات بالمصروفات).	4.29	.75	موافق بشدة
	متوسط القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة	4.19	.63	موافق

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار القيمة العادلة:				
1	يساهم في تجنب مشكلات الارتفاع المستمر للأسعار في الأصول.	4.35	.71	موافق بشدة
2	يوفر معلومات حقيقية عن المنظمة تساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.	4.23	.62	موافق بشدة
3	يساعد في تحليل مؤشر التضخم غير الطبيعي من خلال تقييم الأصول في فترات متقاربة.	4.27	.79	موافق بشدة
4	يساعد على دراسة اتفاقيات إعادة الشراء من حيث طبيعة وقدرات الصفقات وأسس تقديمها.	4.09	1.10	موافق
5	يعكس مواكبة المنظمة لاتباع سياسات محاسبية تتصف بالمرونة مع الواقع الاقتصادي.	4.34	.77	موافق بشدة
متوسط الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار القيمة العادلة				
		4.26	.61	موافق بشدة

الجدول رقم (5)

الإحصاء الوصفي للمحور الثالث (جودة التقارير المالية)

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
1	المقدرة على التأكد من مصداقية معلومات التقارير المالية.	4.15	.82	موافق
2	تحديد ملاءمة المعلومات المستخرجة من دفاتر المنظمة مع أهدافها.	4.19	.92	موافق
3	المقدرة على الحكم على استمرارية المنظمة.	4.17	.87	موافق
4	دعم ثقة مستخدمي التقارير المالية في المعلومات المالية.	4.0102	.90	موافق
5	المقدرة على تقويم أثر الأحداث المالية الحالية والمستقبلية.	4.12	.84	موافق
6	معرفة العائد على أسهم المنظمة ومستوى الربحية.	4.03	.88	موافق
متوسط كفاءة الأداء المالي				
		4.11	.57	موافق

الجدول رقم (6)

حساب معاملات الارتباط بين محاور الدراسة

القياس المحاسبي وفقاً للأساس القيمة العادلة	جودة التقارير المالية		
-	0.910**	القياس المحاسبي وفقاً لمعامل الارتباط	
-	0.00	أساس القيمة العادلة مستوى المعنوية	
0.852**	0.848**	الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعامل الارتباط	
0.00	0.00	معيار القيمة العادلة مستوى المعنوية	

** الارتباط دال عند مستوى معنوية (0.01) - * الارتباط دال عند مستوى معنوية (0.05)

المستقلة ومتغير تابع (إسماعيل، 2016: 17)، وأختبرت الفرضية الثالثة من خلال اختبار (ANOVA) لمعرفة اتجاهات المبحوثين حسب الخصائص الشخصية لعينة الدراسة. ويتم تطبيق معادلة الانحدار الخطي التالية، (عبد الرحمن، 2013: 216):

$$2y = \beta_0 + \beta_1x_1 + \beta_2x_2 + \epsilon$$

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (4) أن اتجاه إجابات المبحوثين حول هذا المحور كانت كما يأتي: البعد الأول- القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة. فكان الاتجاه العام هو الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.19، بانحراف معياري 0.63. البعد الثاني الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة فكان الاتجاه العام هو الموافقة بشدة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.26 بانحراف معياري 0.61. وتشير هذه القيم إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة قادرون على الحكم على مدى القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة.

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (5) أن اتجاه إجابات المبحوثين حول هذا المحور كانت الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.11 بانحراف معياري 0.57. وتشير هذه القيم إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة قادرون على الحكم على جودة التقارير المالية المنشورة.

سادساً - اختبار فرضيات الدراسة

قبل اختبار فرضيات الدراسة، يتم تحليل الارتباط بين محاور الدراسة لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك كما في الجدول رقم (6).

تحليل الانحدار الخطي المتعدد

أختبرت فرضيات الدراسة الفرعية الأولى والثانية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يستخدم نموذج الانحدار المتعدد في حالة وجود عدد من المتغيرات

	حيث إن:
جودة التقارير المالية.	Y
القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة.	X_1
الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار القيمة العادلة.	X_2
	X_1
	X_2
	ϵ
الخطأ.	ϵ

الجدول رقم (7)
نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع

المتغير	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارى	قيمة t	مستوى المعنوية
الثابت	0.481	0.164		2.934	0.004
القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة	0.614	0.069	0.684	8.926	0.000
الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار القيمة العادلة	0.249	0.072	0.265	3.460	0.001

الدلالة الكلية قيمة $F = 263.768$ ، درجات الحرية = (2، 95)، مستوى المعنوية الكلية = 0.000، معامل التحديد $R^2 = 0.847$ معامل التحديد المعدل $R^2 \text{ Adjusted} = 0.844$

يتضح من خلال الجدول رقم (7) السابق أن المتغيرات المستقلة تؤثر إجمالاً في جودة التقارير المالية من خلال وجهة نظر المراجعين الخارجيين، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية الكلية (0.000). وفيما يتعلق بالتأثير الفردي لتلك الأبعاد في جودة التقارير المالية، توضح النتائج أن كلاً من القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للقيم العادلة لهما تأثير دال إحصائياً في جودة التقارير المالية، وذلك عند مستوى معنوية (0.05). وتصبح معادلة الانحدار المقدر كما يأتي:

$$y = 0.481 + 0.614x_1 + 0.249x_2$$

تلخيص نتائج تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحليل الفرضيات

اتبع الباحثان أسلوب تحليل الانحدار المتعدد بهدف اختبار فرضيات البحث، وقد كشف تحليل النتائج الإحصائية عن أن نموذج الانحدار المتعدد الذي يتضمن كل المتغيرات المستقلة يفسر تغير 84.7% من التغير في جودة التقارير المالية، وذلك عند درجة ثقة 95%، وكشفت نتائج التحليل الإحصائي عن قبول فرض العدم، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05 وذلك عند درجة ثقة 95%.

اختبار الفرض الرابع

توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي، من خلال إيجاد المتوسطات والانحراف المعياري، والخطأ المعياري، وفترة الثقة، والقيمة الصغرى والقيمة الكبرى، إضافة إلى اختبار (F) لمعرفة اتجاهات الباحثين حول عبارات الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي، وذلك كما يأتي:

الجدول رقم (8)

المتوسط والانحراف والخطأ المعياري وفترة الثقة والقيم الصغرى والعظمى حسب الوظيفة

المتغير	الوظيفة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Maximum	Minimum
						Upper Bound	Lower Bound		
شريك		9	4.6000	.00000	.00000	4.6000	4.6000	4.60	4.60
مدير مراجعة		18	4.5778	.06468	.01524	4.5456	4.6099	4.60	4.40
رئيس فريق	القياس المحاسبي	29	4.3931	.11317	.02102	4.3501	4.4362	4.60	4.20
عضو فريق		38	3.9684	.62821	.10191	3.7619	4.1749	4.40	2.60
أخرى		4	2.1500	.19149	.09574	1.8453	2.4547	2.40	2.00
الإجمالي		98	4.1898	.63465	.06411	4.0626	4.3170	4.60	2.00

Maximum	Minimum	95% Confidence Interval for Mean		Std. Error	Std. Deviation	Mean	N	الوظيفة	المتغير
		Upper Bound	Lower Bound						
4.80	4.60	4.8290	4.7265	.02222	.06667	4.7778	9	شريك	
4.80	4.40	4.8247	4.7309	.02222	.09428	4.7778	18	مدير مراجعة	
4.80	4.00	4.5531	4.2745	.06800	.36618	4.4138	29	رئيس فريق	الإفصاح
4.40	2.40	4.0849	3.7046	.09383	.57842	3.8947	38	عضو فريق	المحاسبي
3.00	3.00	3.0000	3.0000	.00000	.00000	3.0000	4	أخرى	
4.80	2.40	4.3767	4.1335	.06125	.60634	4.2551	98	الإجمالي	
4.83	4.50	4.7853	4.5850	.04343	.13029	4.6852	9	شريك	
4.83	4.33	4.6975	4.5803	.02778	.11785	4.6389	18	مدير مراجعة	جودة
4.67	3.67	4.2330	4.0658	.04081	.21978	4.1494	29	رئيس فريق	التقارير
4.33	3.00	4.0361	3.7183	.07843	.48349	3.8772	38	عضو فريق	المالية
2.67	2.33	2.7122	2.2044	.07979	.15957	2.4583	4	أخرى	
4.83	2.33	4.2282	3.9997	.05754	.56966	4.1139	98	الإجمالي	

الجدول رقم (9)

اختبار (f) لمعرفة الفروق في بين متوسطات الإجابات تبعاً للوظيفة

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	المتغير
.000	36.741	5.982	4	23.928	Between Groups
		.163	93	15.142	Within Groups
			97	39.070	Total
.000	27.556	4.836	4	19.342	Between Groups
		.175	93	16.320	Within Groups
			97	35.662	Total
.000	46.784	5.257	4	21.028	Between Groups
		.112	93	10.450	Within Groups
			97	31.478	Total

يتضح للباحثين من خلال الجدول رقم (9)

من خلال اختبار (F) الذي يشير إلى وجود دلالة للمحاور على الترتيب، حيث إن احتمال المعنوية أخذ القيم: 0.00 أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبذلك نقبل بفرضية البديل القائلة: توجد فروق بين متوسطات الإجابات تبعاً للوظيفة.

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج

من خلال الإطار النظري، والدراسة الميدانية توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1- واقع الاهتمام بحاسبة القيمة العادلة

في السودان شبه ضعيف، خاصة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث لا يتم التركيز على تحليل المخاطر الاستثمارية المرتبطة بأصول والتزامات المنظمة قبل إدراج قوائمها في السوق المالي، وذلك من قبل هيئة السوق، كما إن ارتفاع معدلات التضخم في السودان يجعل قيمة الأصول والخصوم في تذبذب، مما يؤثر في واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

2- وضع من خلال تحليل نموذج الانحدار المتعدد أن المتغيرات المستقلة تؤثر إجمالاً في جودة التقارير المالية من خلال وجهة نظر المراجعين الخارجيين، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية الكلية (0.000). وفيما يتعلق بالتأثير الفردي لتلك الأبعاد في جودة التقارير المالية، توضح النتائج أن المتغيرات المستقلة لها تأثير دال إحصائياً في جودة التقارير المالية، وذلك عند مستوى معنوية (0.05). حيث إنه:

أ- يوجد تأثير إيجابي للقياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية، وتتفق مع دراسة (اللحيدان، 2013) التي أكدت أن القياس المحاسبي للأصول يؤثر في معايير جودة المعلومات المحاسبية.

ب- يوجد تأثير إيجابي للقياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية، وتتفق مع دراسة (درويش، 2007) التي أكدت أهمية تطبيق القيمة العادلة سواء في كيفية التوصل إلى تقديرات القيمة العادلة لعناصر القوائم المالية وانعكاساتها على القياس والإفصاح المحاسبي.

ج- كما أكدت هذه النتائج دراسة (Elfki & Hammad, 2015)، ودراسة (ابن مالك وغويلي، 2015)، ودراسة (غراوية والجفلة، 2014): حيث وضحت نتائجها تأثير القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. حيث تُعدُّ الخصائص النوعية وجودة المعلومات المحاسبية مؤشراً لجودة التقارير المالية.

3- كما يوضح نموذج الانحدار المتعدد أن المتغيرات المستقلة تبين تغير 84.7% من التغير في جودة التقارير المالية، وذلك عند درجة ثقة 95%، وكشفت نتائج التحليل الإحصائي عن قبول فرض العدم، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05، وذلك عند درجة ثقة 95%.

4- من خلال اختبار (F) هناك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً للمسعى الوظيفي، حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05).

ثانياً- التوصيات

بعد نتائج الدراسة نوصي بالآتي:

- 1- ضرورة زيادة الاهتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- 2- التأكيد على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالالتزام بمعيار محاسبة القيمة العادلة، وأنه لا يتم إدراج الشركات التي لا تلتزم بالمعيار.
- 3- العمل على قياس الأصول والالتزامات في فترات متقاربة منتظمة في منظمات الأعمال السودانية وفقاً للقيمة العادلة نسبةً لمشكلات ارتفاع معدلات التضخم في السودان.
- 4- العمل على تدريب وتأهيل موظفي الإدارة المالية على المعايير الدولية، ومواكبة التطورات فيها، والمعالجات المحاسبية.
- 5- الإفصاح في القوائم المالية، أو الإيضاحات المرفقة بأنه تم تقييم الأصول والالتزامات وفقاً للقيمة العادلة.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- أحمد، محمد حسين. (2013). «إطار مقترح لتطوير المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول المالية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية»، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، مصر. 27 (4): 277-309.
- إبراهيم، الهادي آدم محمد. (2010). «أسواق الأوراق المالية مفهومها ومستويات كفاءتها: دراسة تحليلية»، *مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية*. كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية. (1): 240-261.
- إسماعيل، محمد عبد الرحمن. (2016). *تحليل الانحدار الخطي*. الرياض، معهد الإدارة العامة.
- ابن مالك، محمد حسان. و محمد بشير غويلي. (2015). «أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية»، *مجلة الباحث*، الجزائر. (15): 171-178.
- الجعارات، خالد جمال. (2008). *معايير التقارير المالية الدولية*. عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- الحمدان، حمدان سعيد سعد. (2006). «المحاسبة عن الاستثمارات المالية باستخدام القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية والسعودية وأثرها على قرارات المستثمرين»، *رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشور*، جامعة عين شمس، كلية التجارة.
- الخداهش، حسام الدين. ومضر عبد اللطيف. (2009). «نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في الدول النامية... حالة القطاع المصرفي الأردني»، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الأردن. 5 (4): 533-551.
- الدسيسي، محمد محمد عبد القادر، وآخرون. (2011). «العلاقة بين التخصص والجودة في مجال المراجعة: دراسة تطبيقية على قرار المراجع بشأن استمرار شركات المساهمة المصرية»، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، جامعة المنصورة، كلية التجارة، 5 (2): 309-333.
- السيد، سامح محمد لطفي. (2015). «تطبيق منهجية مراجعة مخاطر الأعمال في مكاتب المراجعة لأغراض تحسين مستوى جودة التقارير المالية»، *مجلة الفكر المحاسبي*، القاهرة. 19 (1): 517-566.
- الشيرازي، عباس مهدي. (1990). *نظرية المحاسبة*. الكويت: ذات السلاسل.
- القضاة، غسان مصطفى أحمد. (2014). «محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والالتزام في الأزمة العالمية»، *المجلة العربية للدراسات الشرعية والقانونية*، المركز العربي للدراسات والبحوث، السعودية. (1): 7-24.
- اللحيان، إبراهيم علي. (2013). «مدى إدراك المحاسبين والمراجعين الخارجيين لأسس القياس المحاسبي المناسب للأصول الحيوية». *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، الكويت. 20 (3): 377-407.
- جمعة، أحمد حلمي. (2007). المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة... دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى. *المجلة الأردنية لإدارة الأعمال*، الأردن. 3 (4): 1-27.
- حمدان، علاّم محمد موسى. (2011). «أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة الأردنية»، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، الأردن. 38 (2): 415-433.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم. (2011). «دور مدخل مقترح لمحاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية»، *رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة*. جامعة حلوان. كلية التجارة. مصر.
- درويش، عبد الناصر محمد سيد. (2007). تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية على الوظيفة المحاسبية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة. 31 (2): 179-228.
- زلوم، نضال عمر. (2015). أثر توزيعات الأرباح على القرار الاستثماري في ضوء جودة التقارير المالية. *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية*. عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية. الأردن 2 (1): 33-50.

- زلوم، نضال عمر. (2016). «دور جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة حقوق الملكية»، *المجلة العربية للعلوم الإدارية* (الكويت). 23 (2): 199-227.
- سرور، عاصم محمد أحمد. (2012). «دراسة تحليلية للمعيار IFRS13 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير»، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر. (2): 571-651.
- صالح، رضا إبراهيم. (2009)، «أثر توجه المحاسبة عن القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية»، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، مصر. 22 (2): 37-98.
- عبد الرحمن، طارق عطية. (2013). *دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية*. الرياض، معهد الإدارة العامة.
- عصيمي، أحمد زكريا ذكي. (2014). «أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة»، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*. كلية التجارة. جامعة حلوان. القاهرة. 2 (1): 13-132.
- غرادية، هوارى؛ وحديدي آدم الجفلة. (2014). «دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر»، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*. جامعة زيان عاشور بالجلفة. الجزائر. (عدد خاص): 243-263.
- فلوح، صافي. (2011). «محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين»، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)*، سوريا. 33 (1): 127-142.
- فوزي، نعيم سابا. (2009). *الأزمة العالمية: صمود محاسبة القيمة العادلة*. عمان: دار الإشعاع.
- كيسو، دونالد؛ وجيري يجانيت. (2009). *المحاسبة المتوسطة*. الرياض: دار المريخ للنشر.
- مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة (المراجعون القانونيون بالسودان حتى العام 2016م. 15 أغسطس 2016). [http:// www.aapc.gov.sd](http://www.aapc.gov.sd).
- هارون، محمد آدم. (2013). «نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة»، *رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشور*، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، السودان.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية

- AISB-FASB Joint Conceptual Frame Work Project. (2007). *Phase (Measurement) Summary Report of the Conceptual Frame work Measurement Roundtables*. Hong Kong.
- Biddle. G. C. Hilary. G. and R. S. Verdi. (2009). «How Does Financial Reporting Quality Telate to Investment Efficiency»، *Journal of Accounting and Economics*. 48 (2): 112-131
- Christensen. Hans B. and Valeri V. Nikolayev. (2013). «Does Fair Value Accounting for Non-financial Assets Pass the Market Test»، *Review of Accounting Studies*. 18 (3): 734 - 775
- Cuthbertson, Keith and Stuart Hyde. (2002). Excess Volatility and Efficiency in France and German Stock Markets». *Economic Modeling*. 19 (3): 399- 418.
- Elfaki, Alfatih Alamin Abdalrahim and Suleiman Musa Elzain Hammad. (2015). The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*. 5 (1): 148–160.
- Financial Accounting Standard Board - FASB. (2006). *Fair Value Measurement*. SAFS No. 157. Norwalk. CT: FASB.

- Financial Accounting Standards Board - FASB. (1991). *Disclosures About Fair Value of Financial Instruments*. SAFS No. 107. Norwalk, CT: FASB
- International Accounting Standard Board - IASB 32. «*Financial Instruments: Presentation*». London. United Kingdom
- International Accounting Standards Board. (2009). *Fair Value Measurements. Exposure Draft. Improving Disclosures about Fair Value Measurements. Exposure Draft*. London. United Kingdom
- Ninlaphay, Salakjit and Phapruek Ussahawanitchakit. (2011). «Accounting Professionalism: Financial Reporting Quality and Information Usefulness: Evidence from Exporting Firms in Thailand». *Journal of International Business and Economic*. 11 (4): 155-166.
- Pauline, Wallace. (2005). *International Financial Reporting Standards IAS 39- Achieving Hedge Accounting in Practice*. Price Water House Coopers.
- Skoda, Miroslav and Peter Bilka. (2012). «Fair Value Financial Statements – Advantages and Disadvantages», *Journal of Studia Universitatis Vasile Goldiș. Arad - Seria Științe Economice*. 22 (1). 70-81

The Effect of Applying the Accounting of the Fair Value In the Quality of Financial Reporting Based on The View of Sudanese External Auditors: A Field Study

Dr. Omer Alsir Alhassan Mohammed

Assistant Professor

Institute of Public Administration

Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Mohammed Abaker Ahmed Mohammed

Assistant Professor

Alziem Alazhari University

Republic of Sudan

ABSTRACT

The study aims to measure the effect of applying the accounting of the fair value in the quality of financial reporting based on the view of Sudanese external auditors by knowing its importance, the effect of measurement and the accounting disclosure according to the fair value based on the view of Sudanese auditors. The study examined the application of fair value in Sudanese business environment and the extent of the effect accounting measurement and disclosure following the fair value in the quality of financial reports. Moreover, the study tested the existence of statistical variations to the questionnaire according to the job.

The questionnaire was distributed to 100 external auditors and the collected was 98 Questionnaire, The software SPSS was used for analysis using Multiple Linear Regression and F-test for variation analysis. The study concluded that there is a weakness in applying the fair value in Sudan, especially in Khartoum Stock Exchange based on Sudanese auditors. In addition, there is a statistical positive effect for applying the fair value from the accounting measurement and disclosure according to the fair value in the quality of financial reporting.

The study recommended to increase the importance of applying the fair value in Khartoum Stock Exchange and to measure the assets and liabilities Within periods among Sudanese business organizations according to the fair value due to the problems of inflation in Sudan.

Keyword: Fair Value – Measurement - Disclosure - Quality of Financial Reporting - Auditors.